



الأمن النووي ٢٠٢٠ لكبار المسؤولين الحكوميين والخبراء في مجال الأمن النووي من جميع أنحاء العالم محفلاً يتقاسمون خلاله الإنجازات المحققة وأفضل الممارسات، ويقارنون النهج المتبعة حالياً، ويقترحون نهجاً جديدةً، ويحدّدون أولويات الأمن النووي في المستقبل.

ومع ذلك، ومهما تكن الأهمية التي يكتسبها مؤتمر الأمن النووي ٢٠٢٠ فيما يتعلّق بالأمن النووي على الصعيد العالمي، فما هو إلا عنصر واحد ضمن جهد أوسع نطاقاً يجري بذله. وفي عام ٢٠٢١، ستستضيف الوكالة أيضاً مؤتمر الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٢١ (مؤتمر التعديل لعام ٢٠٢١). وفي عام ٢٠٠٥، اعتُمد تعديل لتوسيع نطاق اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٧٩، بما في ذلك عبر توسيع نطاق المتطلبات الأصلية لهذه الاتفاقية الخاصة بحماية المواد النووية المستخدمة للأغراض السلمية أثناء نقلها على الصعيد الدولي توسيعاً كبيراً ليشمل حماية هذه المواد أثناء استخدامها وخزنها ونقلها على الصعيد المحلي. ودخل تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ في عام ٢٠١٦ ويُعدّ هذا التعديل الأساس الذي يستند إليه نظام الأمن النووي الدولي. وهو يُعدّ أيضاً التعهد الوحيد الملزم قانوناً الذي يشمل الحماية المادية للمواد والمرافق النووية. وحتى أواخر عام ٢٠١٩، كان ثمة قرابة ٤٠ دولة طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لم تصدّق بعد على التعديل، وإنّي لأحُتُّ جميع الدول الأعضاء التي

لم تصدّق بعد على اتفاقية الحماية المادية وعلى تعديلها على أن تفعل ذلك قبل انعقاد مؤتمر الأمن النووي ٢٠٢٠، مثلما فعلت ذلك، بكل اعتزاز، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً، فإنّي أحثُّ الدول الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على ضمان تنفيذ الأحكام الواردة فيها. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول الأطراف أن تضمن سن الأطر القانونية اللازمة لدعم الحماية المادية للمواد النووية على نحو متين، ولتجريم أعمال معينة من قبيل سرقة المواد النووية أو تهريبها. ويُعدُّ القيام بذلك أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للتعاون الدولي الذي يشملته تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بما في ذلك فيما يخص تبادل المعلومات عن تهديدات الأمن النووي وملاحقة أو تسليم من يُشتبه في ارتكابهم جرائم بالمعنى الوارد في تعديل اتفاقية الحماية المادية.

ولطالما يؤرّقنا، نحن المسؤولين عن منع الإرهاب النووي، سؤال مزعج وهو: لو أنّ عملاً إرهابياً من هذا القبيل سوف يقع، ما عسانا كنا نتمنى فعله بطريقة مختلفة لمنع وقوعه؟ توفر الأولويات المحددة في مؤتمر الأمن النووي ٢٠٢٠ وفي غيره من المنتديات الدولية معالم إرشادية تهدف إلى تعزيز الأمن النووي وجعل العالم أكثر أماناً. أما المطلوب الآن في هذا الشأن فهو توفير الإرادة لتحقيق هذه الأهداف وتحمل مسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة.